الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

ش إ م ف أ م
P.I.E.E.M

بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

05

الملتقى العلمي الدولي
حـــول

الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية

أيـام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور ...

احمد مخلوف
باحث دكتوراه / محاسبة
تخصص معايير محاسبة دولية
جامعة الجزائر
Email: makhloof7@yahoo.com
Tell: 00962786439458

الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي

الملخص

يمر الاقتصاد العالمي منذ شهر آب/ أغسطس 2008 م بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، وكذلك الشركات الصناعية العملاقة وليس أولها شركات صناعة السيارات. ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة.

يعتقد الباحث أن أحد الحلول المقترحة لمعالجة الآثار الناجمة عن هذه الأزمة هو ضرورة العودة إلى المفاهيم والأفكار الإسلامية في إدارة الاقتصاد، وما يبرر ذلك أن العديد من الدول الأوربية دعت إلى مجموعة من الإصلاحات ذات عمق إسلامي وإن اختلفت المسميات، فعلى سبيل الذكر الحصر دعت حكومة أيسلندا إلى ضرورة سيطرة الدولة ممثلة في القطاع العام للإشراف وتطبيق الرقابة العامة على آليات وأدوات السوق. وحيث أن وزارة الخزانة الأمريكية تدرس حاليًا أبرز ملامح نظام الصيرفة الإسلامية للاستفادة منه في الخروج من الأزمة المالية العالمية الراهنة.

وكذلك الحكومة البريطانية التي دعت في سياق عمليات الإصلاح الاقتصادي إلى ضرورة تبني آليات جديدة للحد من آثار الأزمة المالية العالمية وهذه الآليات تستند إلى مفاهيم إسلامية مثل الشفافية والإفصاح وغيرها. وأيضاً الولايات المتحدة الأمريكية في سياق معالجتها للازمة، حيث قامت بتخفيض الفائدة على القروض لتصبح "صفر" وذلك من أجل تشجيع الإنفاق وللحد من تباطؤ الاقتصاد وإنكماشة.

ABSTRACT

The global economy facing since the month of August, 2008 by an unprecedented financial crisis, because of the mortgage problem in the United States, Whish caused by bad real estate loans, and the industrial giants companys,but not becouse the cars manufacturers. Since that date, the crisis extended and worsens. hit all over the global economy, despite the considerable efforts made by central banks in the United States and the European Union and Asian countries, and the supporting of developing countries and the oil states of the financial institutions to get out of the crisis.

Researcher believes that one of the ideal solutions proposed to deal with the consequences of this crisis is the need to go back to the Islamic concepts and ideas in the management of the economy, to justified this the European countries called for a serious of reforms through the depth of Islamic management even if they have a different names.

The Government of Iceland called for the necessity to the government to control and supervise the private sectors, And the application of the general mechanisms and tools to the market. Also the U.S. Treasury Department is studying the efficient use of the features of the Islamic banking system to get out of the current global financial crisis. As well as the British government called in the context of economic reforms and the need to adopt new mechanisms to minimize the impact of the global financial crisis, and these mechanisms are based on Islamic concepts such as transparency and disclosure.As well as the United States of America in the context of addressing the crisis, they starting by cutting down the interest rate on loans to(quote zero) in order to encourage spending and to reduce the economic slowdown and deflation.

المقدمة:

يحتل القطاع المصرفي مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية، بماله من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة، والبنوك في مجموعها تكون حلقة تتفاعل بداخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما زاد هذا النشاط ازدادت واتسعت عمليات البنوك. وتتعرض هذه البنوك إلى مشاكل ومخاطر متعددة، ولقد أظهرت الساحة المالية تغيرات كثيرة وعميقة، شملت الأنظمة، السياسات، التشريعات والمنتجات، ولقد أدى الانتقال من اقتصاديات المديونية إلى اقتصاديات الأسواق المالية إلى دفع كبير باتجاه هذه التغيرات واستحداث تقنيات ووسائل جديدة وتنويع المنتجات المالية، حيث ازداد التعامل في الأسواق على حساب الوسائل التقليدية السابقة – والتي تشمل الوساطة المالية – ولقد

أدت على المستوى الدولي إلى ازدياد حدة المنافسة والارتباط والاندماج بين الأسواق، مما أدى إلى وجود أثر سلبي له في الأزمة المالية الحالية، حيث تتأثر كافة الأسواق المتعاملة مع السوق الأمريكي وربما اكبر لعدم وجود الدعم المالي الكافي من الحكومات المحلية، والشواهد كثيرة نذكر منها دولة أيسلندا حيث أعلنت الدولة إفلاسها بالكامل، بينما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بضخ ما يقارب أل 700 مليار دولار أمريكي لصالح الشركات المتعثرة من أجل مواجهة الأزمة والحد من آثارها.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل تستطيع منظمات الأعمال في حال التزامها بمبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية من تجنب الأزمات المالية العالمية؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

هل تستطيع منظمات الأعمال في حال تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي من تجنب الأزمات المالية العالمية؟

هل تستطيع منظمات الأعمال التي تطبق النظام الاقتصادي الإسلامي أن تثبت أنها قادرة على العيش في وسط اقتصادي يعتمد على النظام الربوي؟

هل تعرض النظام الاقتصادي الإسلامي إلى الأزمات المالية كما يتعرض النظام الرأسمالي لسلسلة أزمات وهزات كما في الأزمة الراهنة؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى تحليل الأزمات المالية العالمية، ومعرفة أثر تطبيق قواعد الإفصاح والحوكمة على الأداء المالي لمنظمات الأعمال، كما يهدف الى معرفة تداعيات الأزمة على اقتصاديات العالم العربي وسبل علاجها.

فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على الفرضيات التالية

1:لا يوجد فروق ذات أهمية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية والأزمات المالية.

2: لا يوجد فروق ذات أهمية بين تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي.

3: لا يوجد فروق ذات أهمية بين تداعيات الأزمة واقتصاديات العالم العربي.

منهجية البحث:

من اجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته من خلال الإجابة على الإشكالية التي يطرحها وما يتفرع عنها من أسئلة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة وتحليل الأدبيات التي تبحث في أهمية الإفصاح والحوكمة والشفافية، وآثار الأزمة على اقتصاديات العالم العربي. يتضمن هذا البحث أربعة مباحث، يبحث المبحث الأول في الإفصاح والمبحث الثاني يتعرض للحوكمة وأهميتها ومبادئها، والمبحث الثالث الشفافية ودورها في تجنب الفساد، ومعوقات تطبيقها. والمبحث الرابع تداعيات الأزمة المالية العالمية على العالم العربي.

المبحث الأول: الإطار الفكري للإفصاح:

المقدمة:

يعتبر الإفصاح من المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقي اهتماماً كبيراً ومتزايداً في السنوات الأخيرة. حيث تطورت القوائم من حيث كمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها، وطرق عرض البيانات ودرجة الإفصاح المناسبة وتوقيت نشر هذه القوائم، وظهرت الحاجة لدى مستخدمي القوائم المالية للتعرف على المركز المالي للشركات ونتائج أعمالها.

1:1 مفهوم الإفصاح:

تحتاج الشركات في سياق عملها الاعتيادي إلى معلومات دقيقة وسليمة من اجل ضمان استمراريتها، وتعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية للعام 1837م حيث نشرت مجلة Railway Magazine مقالة عن الإفصاح، "والتي أشارت إلى اثر الإبلاغ عن أرباح الشركات على سلوك المستثمرين، حيث ساد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر اتجاه يحث على زيادة في الافصاحات المحاسبية، من حيث تقديمها معلومات عن الأرباح ورأس المال والاستهلاكات وتقييم الموجودات، ودعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية والحد من البدائل في المعالجات المحاسبية[1]".

يلعب الإفصاح المناسب دوراً هاماً ومركزياً سواء في نظرية المحاسبة، أو في الممارسات المحاسبية، "وقد تكرست أهمية هذا المفهوم بعد ما لقيه من اهتمام كبير من عدة جهات مثل الجمعيات المهنية المحاسبية، وإدارة البورصات العالمية، وكذلك الباحثين وخصوصاً المهتمين منهم ببحث الجوانب المختلفة لفرضية السوق المالي الكفء، ودراسة انعكاساته على حركة التداول، وتقلبات الأسعار للأوراق المالية"[2].وازدادت أهمية الإفصاح بعد أزمة الكساد الكبير الذي حل بالولايات المتحدة عام1929م، وكاد أن يُنهي النظام الرأسمالي، حيث قامت كثير من الشركات المساهمة في تلك الفترة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة لقيم أصولها وممتلكاتها بهدف اجتذاب رؤوس أموال المستثمرين، مما أدى هذا التلاعب إلى إظهار قوائمها المالية بصورة غير حقيقية، وكذلك إلى ارتفاع قيمة أسهم هذه الشركات بصورة كبيرة، إلا أن تم اكتشاف حقيقة هذه الشركات فهبطت قيمة أسهمها بشكل كبير، مما أدى إلى إفلاس أعداد كبيرة من المستثمرين وانهيار هذه الشركات، الأمر الذي استدعى إنشاء هيئة تداول أوراق مالية (SEC) لتتولى مراقبة تداول الأوراق المالية، وتم إصدار قانون الأوراق المالية عام 1932م، والذي يعتبر قانوناً متعلقاً بالإفصاح "[3].

وبمرور الزمن ازدادت أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة وبالرجوع إلى التطور التاريخي للمحاسبة وخاصة عندما تحولت وظيفة المحاسبة من مدخل الملكية إلى مدخل المستخدمين في بداية الستينيات من القرن الماضي، وبتحولها من نظام لمسك الدفاتر إلى نظام لحماية مصالح الملاك، إلى التركيز على دورها كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات، ولكي تقوم المحاسبة بدورها الجديد ارتقى كثير من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكان من بينها مبدأ الإفصاح والخصائص النوعية كالملاءمة والاعتمادية على حساب قيود أخرى كالتحفظ والموضوعية، كما صاحب هذا التطور في المحاسبة انفتاح المحاسبين على فروع المعرفة الأخرى، مثل النظرية الحديثة للمعلومات والتي قدمت للمحاسبين كثيراً من الأدوات والمؤشرات التي استفادوا منها في مجالات شتى عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح .

كذلك تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية كان له الأثر المباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماماً خاصاً للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق مثل نظرية المحفظة وفرض السوق المالي الكفء، وذلك مما أكد مرة أخرى على أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدراً رئيساً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في الأسواق"[4].

وتعتبر جودة الإفصاح نتيجة طبيعة لجودة المعلومات المحاسبية في الشركات ويمكن للمحاسب أن يقوم بتقييم جودة الإفصاح في القوائم المالية عن طريق:

*كفاية الإفصاح الذي توفره الشركة عند التقرير عن إستراتيجية الأعمال وأثارها الاقتصادية.
*كفاية الإفصاح عن نتائج أعمال الأنشطة القطاعية المختلفة.
*كفاية شرح الأداء الحاضر للشركة في تقاريرها المالية.
*كفاية المعلومات الواردة في خطاب مجلس الإدارة.
*وضوح الإيضاحات المرفقة في القوائم المالية، والتي تعتبر جزء لايتجزء من التقارير المالية، وشرح السياسات المحاسبية، والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية .

2:1 تعريف الإفصاح:

تعددت التعاريف التي تناولت الإفصاح، حيث أشارت بعض التعاريف إلى أن الإفصاح يقوم بتوضيح وعرض المعلومات في صلب القوائم المالية بطريقة صادقة وعادلة، فقد تطرق كثير من الكّتاب إلى مفهوم الإفصاح وأهميته في عملية اتخاذ القرارات. فقد تم تعريفه بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي يحتاجها، وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركات للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها"[5].

وعرفه خالد أمين عبدا لله[6] "بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهتم بها الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تفيدها في اتخاذ القرار الرشيد".

ويقول مطر [7]"بأن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي توفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية).

ويعرف البعض الإفصاح بأنه وبالمعنى العام للكلمة يعني نشر المعلومات.

أما المحاسبون فإنهم يعبرون عن هذا المفهوم بشكل أكثر تحديداً، بحيث يعني عملية نشر المعلومات المالية حول الشركة من خلال التقارير المالية، وهي عادةً التقارير السنوية. ويعبر عن هذا المفهوم أحياناً بشكل أدق ليعني المعلومات غير المتضمنة في القوائم المالية نفسها.

وقد أصدرت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لدى مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق وهو معيار تقرير ماهية الإفصاح المناسب بما يلي "إن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في القوائم المالية، بشأن جميع الأمور الجوهرية .

وعنصر الإفصاح على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية، وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم "[8].

"كما أن هناك من يربط بين الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشروع سواء أكانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية"[9].

وهناك فريق من الكتاب يميز بين مفهومي الإفصاح: الإفصاح المثالي والإفصاح الواقعي "[10]

وحيث أن الإفصاح المثالي: هو الذي يتحقق عندما تكون التقارير المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل والدقة والمصداقية، وان يتم عرضها بالصورة والوقت الذي يناسب احتياجات ورغبات كل مستخدم ذي مصلحة.

أما الإفصاح الواقعي: هو الذي يوازن بين الفائدة التي ستحقق من المعلومات وبين كلفة تلك المعلومات "الجدوى الاقتصادية"، ويرتكز هذا المفهوم على المبادئ والأصول المحاسبية والسياسات الإدارية، وتوجيهات جهات الإشراف والرقابة من جهة، ومصالح الأطراف التي ستستخدم تلك البيانات من جهة أخرى.

يعتقد الباحث بأنه ومن خلال استعراض التعاريف التي سبق ذكرها فإنها جميعاً تلتقي في أن الإفصاح هو عبارة عن عرض البيانات المالية المنتجة داخل الشركة وأزاله الغموض الذي يكتنفها، لتصبح ذا منفعة على مستخدمي القوائم المالية من اجل توجيه استثماراتهم واتخاذهم القرار الرشيد، وحيث إن الكلفة التي تتكبدها الشركة في هذا الخصوص ستعود عليها باستثمارات وتدفقات نقدية تولد إرباحاً وكذلك إضافة قيمه للشركة من جراء الإفصاح عن الواقع الحقيقي للشركة، وتوفر جواً من الثقة بين كافه المتعاملين والادارة." كذلك من خلال تحليل التعاريف السابقة نجد أنها أيضاً ترتكز على عنصرين رئيسيين هما المعلومات ومستخدمي المعلومات ".[11] وأيضا تشير هذه التعاريف إلى الصدق، وهو أهم معيار حث علية الإسلام.

3:1 أنواع الإفصاح[12]:

إن التطور الكبير في الفكر المحاسبي، في هذه الفترة استوجب كذلك تطور في الإفصاح ملازماً لهذا التطور، بل ظهر اتجاهاً يدعو إلى التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته وظهرت أنواع للإفصاح، حيث يطمح المحاسبون بتسجيل أحداث غير ماليه لا يمكن التعبير عنها بالأرقام في سجلاتهم، ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، وأهم أنواع الإفصاح هي :

الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شموليه التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات اثر محسوس على القارئ. وتأتي ضرورة الإفصاح الكامل عن أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح عن الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي توثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

*الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازية لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معنية على الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

*الإفصاح الكافي[13]:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، وهو يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

*الإفصاح الاختياري[14]:

يتوفر لدى للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لشركاتهم أكثر من غيرهم من الخارج، وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات، ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للشركة، وزيادة اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين وزيادة السيولة وانخفاض تكلفة رأس المال.

- الإفصاح الأمين[15]:

وهو يعكس الأوضاع الحقيقية داخل وخارج المشروع ، وكذلك الاحتياطات التي اتخذتها الشركات أو طبقت بعضها لمواجهة أي معلومات أخرى تفيد في نقل واقع المشروعات وتأثيرها السلبي وكذلك دورها بصدق ودون تحيز ، وهذا الإفصاح ضرورة لا غنى عنه لمراقبة تطبيق المشروعات للشريعة والقانون على حد سواء .

وهو ما يحقق الإفصاح الأمين المقترح تطبيقه سواء كان الإفصاح شاملا أو جزئياً، ملحقاً بالقوائم المالية أو مدرجا على وجه الاستقلال في قوائم أخرى، لغته سهلة مفهومة للعامة والخاصة، يساعد بأمانة على فهم المحتوى الواجب الإفصاح عنه.

وهناك أنواع أخرى من الإفصاح مثل: الإفصاح الملائم، الوقائي، المثالي، الواقعي.

يعتقد الباحث أن تطبيق مبدأ الإفصاح " الأمانة والصدق" – بمفهوم الاقتصاد الإسلامي– يجنب الاقتصاد العالمي الأزمات المتلاحقة التي تضربه، حيث أشارت العديد من الدراسات والأبحاث والمحاضرات الى ضرورة تبني مبدأ الإفصاح من اجل تجنب الأزمات المالية ومن ثم الأزمات الاقتصادية، وهو يوفر معلومات مالية ذات جودة عالية وصادقة مما سيولد قوائم مالية تعبر عن الواقع المالي دون تضليل، وهذا بالضبط ما تعاني منه اقتصاديات العالم الغربي اليوم، وعندما كان المسلمون في اوج حضارتهم من كافة النواحي لم يتعرض اقتصادهم الى أزمات كالتي مر بها الاقتصاد الاشتراكي والرأسمالي، ولعله من المفيد دراسة تجربة الخليفة عمر بن عبد العزيز في كيفية إدارة الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات[16] :

المقدمة:

يشير مفهوم حوكمة الشركات، بشكل عام، إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من حملة السندات والعمال والموردين والدائنين والمستهلكين من جهة أخرى. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة، ويؤدي إتباع المبادئ السلمية لحكومة الشركات إلى أيجاد الوسائل اللازمة لمكافحة الفساد وسوء الإدارة، وتشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، وقد أصبحت حوكمة الشركات corporate governance من الموضوعات الهامة لكافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة ألازمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق أسيا وبريطانيا .

1:2 نشأة الحوكمة:

إن التطور الكبير الذي رافق الثورة الصناعية وبروز الشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات وانفصال الإدارة عن الملاك، وظهور الشركات الصناعية المساهمة الضخمة والتوسع في أعمالها مما أدى إلى ظهور تعارض بين الإدارة والمساهمين في بعض الأحيان. ويبدو أن كثير من المفاهيم مثل الإفصاح والشفافية والحوكمة كانت موجودة ولكن لا تلقي الاهتمام الكافي، وفي إعقاب الأزمات المالية العالمية التي أصابت أسواق المال في كثير من دول العالم، مما أدى إلى بروز مفهوم الحوكمة، وعلى اثر الفضائح المالية المتتالية في الشركات الأمريكية وكنتيجة للتحريات الكثيرة فقد تمكنت الهيئات التشريعية والقانونية من تحديد الأسباب التي أدت إلى فشل الرقابة المالية في العديد من الشركات الأمريكية، وتحديد الإسهامات غير المشروعة، وتقديم الرشاوى لبعض المسئولين، فقد أدى إلى ظهور قانون مكافحة ممارسة الفساد عام 1977 في أمريكا، والذي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركات." وقد تبع ذلك ظهور اقتراحات لجنة بورصة الأوراق المالية في أمريكا لتنظيم الإفصاح عن أنواع الرقابة المالية الداخلية، وفي عام 1985، وبعد حدوث العديد من الانهيارات المالية في مجال الادخار والقروض تأسست لجنة تريدوي(Treadway Commission) وتمثل دورها الأساسي في تحديد الأسباب الرئيسية

لسوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية، وتقديم التوصيات حول تقليل حدوثها، وتضمن تقريرها في عام1987 ضرورة وجود بيئة رقابية سليمة، ولجان مستقلة للتدقيق، ومراجعة داخلية أكثر موضوعية، بشكل يدعو لضرورة الإفصاح عن مدى فعالية الرقابة الداخلية "[17].

وفي عام 1991 تم تشكيل لجنة كادبري (Cadbury) على اثر الفضائح المالية التي هزت الشركات في بريطانيا خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي مما أدى إلى فقدان الثقة بين المساهمين والبنوك من جهة وبين الشركات من جهة أخرى، وساد القلق على الاستثمارات، وترتب على ذلك قيام بورصة لندن بتشكيل لجنة كادبري عام 1991، وتحديد وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، وذلك لمنع حدوث الخسائر الكبيرة في الشركات.

" وفي عام 1999 قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) وبالتعاون مع البنك الدولي واتفقا على زيادة التعاون والحوار في مجال حوكمة الشركات، وذلك للاستجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية حوكمة الشركات فيها، حيث يوجد إجماع دولي على أن حوكمة الشركات السليمة تعتبر قاعدة أساسية لتطوير الاقتصاد السوقي في الأجل الطويل. وبفعل الأزمات المالية التي اجتاحت الشركات العملاقة عام 2002، حيث تم "تشخيص أسباب هذا الانهيار ومنها العبث والغش والأخطاء المحاسبية، والمعلومات الداخلية الخفية، والتضليل، وتدني أخلاق إدارات المنظمات، ومكاتب التدقيق العالمية" آرثر أندرسون، برايس ووتر هاوس" ونتيجة لذلك فقد المجتمع الثقة في الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية، مما اثر على قرارات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأمريكية والبورصات العالمية الأخرى"[18].

وفي عام 2002 اصدر المجلس الأوروبي توصيات مفادها انه توجد توصيات تجاوزت وجوب عدم قيام المدقق القانوني بعملية التدقيق إذا كان هناك أية علاقة مالية، أو تجاوز أو توظيف أو أية علاقات أخرى والتي يمكن أن يستنتج الطرف الثالث العقلاني بان مثل هذه العلاقة يمكن أن تؤثر على استقلالية المدقق، بالإضافة إلى توصيات مفصلة مثل متطلب أو شرط أن تكون أتعاب التدقيق كافية لتغطية العمل الضروري للتدقيق، ومنع ألمضاربه بشدة في الأتعاب المتدنية للتدقيق ومع ذلك لم تمنع التوصيات المدققين من قبول العمل الاستشاري[19]" كما أصدرت المجموعة التوجيهية لحوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقارير بشان حوكمة الشركات في الدول الأعضاء، واهم ما أكدت عليه التقارير تشكيل لجنة التدقيق، وتحول بعض الدول الأوروبية وأمريكا أللاتينية واسيا إلى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث طبق الاتحاد الأوروبي معايير المحاسبة الدولية عام 2005، مع استمرارية التنسيق لتطبيق معايير الإفصاح والإبلاغ المالي، كما أن هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) أصدرت قواعد جديدة لتقوية استقلال لجان التدقيق، مع ملاحظة أن أي من الدول العربية لم تبدي التزام بمبادئ حوكمة الشركات"[20] . كما أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات بشان إرشادات حوكمة الشركات لأعضاء مجالس إدارات المصارف عام 2007 وقد تضمنت التعليمات مفهوم ومعايير حوكمة الشركات لأعضاء مجلس الإدارة واختيار الإدارة ودورها الرقابي، والتخطيط ورسم السياسات.

يعتقد الباحث أن مبادئ حوكمة الشركات تركز بشكل عام على الشركات التي تتداول اسمها في البورصة، ولا يوجد نموذج واحد لحوكمة الشركات الجيدة، فالقوانين مختلفة بين الدول مما يعكس عدم وجود اتجاه واحد عالمياً للمواضيع الهيكلية، ويختلف تكوين مجلس الإدارة وممارسته من بلد إلى آخر، وأحد المبادئ المشتركة هو أن يكون للشركة هيكلة حاكميه يتيح للمجلس ممارسة الحكم الموضوعي على شؤون الشركة، بما في ذالك التقارير المالية بشكل مستقل وخاصة تلك المتعلقة بالإدارة.

2:2 تعريف الحوكمة ومفهومها:

لا يوجد تعريف محدد لحوكمة الشركات، وكذلك تعددت معاني الترجمة لمصطلح (Corporate Governance)، وعليه فيرى بعض الباحثين أن اقرب ترجمة لهذا المصطلح هو حوكمة الشركات، وهذه الترجمة شائعة لدى الباحثين في دول الخليج العربي ومصر، وفي الأردن يشير كثير من الباحثين والمهنيين إلى مصطلح "الحاكمية المؤسسية [21]" وقد أشار مجمع اللغة العربية في الأردن إلى اعتماد مصطلح الحاكمية المؤسسية على أنها أفضل ترجمة للمصطلح الانجليزي وذلك بموجب قراره رقم 200406 بتاريخ 2004/6/8 . بينما أشار أمين عام مجمع اللغة العربية إلى مصطلح حوكمة الشركات، واستحسن هذا الرأي عدد من متخصصي اللغة العربية"[22]ويرى الباحث أن مصطلح حوكمة الشركات اقرب ما يكون إلى المصطلح الانجليزي عند ترجمته إلى اللغة العربية ، وفي المغرب العربي يُطلق بعض المختصين في المحاسبة من مهنيين وأساتذة جامعات حكمنه الشركات أو حوكمة الشركات"[23]، وهناك أيضا العديد من التسميات منها على سبيل الذكر لا الحصر الإدارة الرشيدة، أو الإدارة الحكيمة، الإجراءات الحاكمة. ويمكن القول "أن الحوكمة هي الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول و موارد الشركة بهدف تحقيق مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة"[24]." كما عرف معهد المدققين الداخليين(IIA) الحوكمة بأنها عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح، لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبة مخاطر المنظمة، والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وحفظ قيَم الشركة.

وقدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعريف أخر أكثر شمولية حيث تعتبر حوكمة الشركات بأنها نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال، والحوكمة تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسئوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشئون الشركة المساهمة، وبهذا الإجراء، فان الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل الأزمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء.

وحيث أن البنك المركزي الأردني[25] في عام 2007 قام أيضا بتعريف حوكمة الشركات "واعتبرها مجموعة من العلاقات ما بين إدارة الشركة، ومجلس الإدارة والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالشركة، كما انه بين التركيبة التي توضح من خلالها أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، ومراقبة تحقيقها. وهي التي توفر لكل من مجلس الإدارة وإدارة الشركة الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي هي في مصلحة الشركة، وتسهل أيجاد عملية مراقبة فاعلة، وتساعد الشركات على استغلال مواردها بكفاءة.

جاء مفهوم حوكمة الشركات واهتمام المؤسسات الدولية به بعد الأحداث التي وقعت خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي من فساد وسوء إدارة في بعض الشركات مثل فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولي وشركة أنرون والأزمات المالية في شرق أسيا وروسيا، ومع تغَير الأوضاع الاقتصادية الدولية أصبحت الاقتصاديات الانتقالية تدعو إلى تطبيق أسس وقواعد الحوكمة على الشركات وتدعو الدول التي كانت تطبق نظم رقابة ضعيفة إلى الإسراع في تفعيل هذه النظم خشية تكرار ما حدث من انهيارات عديدة لكبرى الشركات في العالم. كما أصبح موضوع الحوكمة مهماً أيضاً للشركات أنفسها، لأن عدم تطبيق أسسها وقواعدها سيؤدي إلى تهديد وجودها من خلال عدم قدرتها على المنافسة في السوق الدولية. لذلك بات تمويل هذه الشركات يمثل تحدياً كبيراً أمامها مما انعكس على التوسع في الاستثمار وتحقيق نمو في اقتصاديات كثير من الدول. ومن جانبها باتت مؤسسات التمويل تبحث عن الشركات التي تتمتع بتطبيق أسس وقواعد الحوكمة بشكل سليم بهدف حماية مصالحها"[26] .

3:2 أهداف الحوكمة ومبادئها :

ترتبط حوكمة الشركات بمبادئ الشركات مثل الموضوعية، وقياس الأداء للكفاءة، الجودة في العمل، وذلك من اجل إيجاد توازن بين متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل بموجبها من جهة، وبين تحقيق الأهداف من جهة أخرى. وفي التطور التاريخي للحوكمة "ومنذ البداية كانت توضع أهداف الحوكمة في شكل مجموعة قواعد ومعايير اختياريه ليس لها صفة القانون"[27]. ولكن التطور الذي شهده الاقتصاد العالمي بشكل عام والأسواق المالية بشكل خاص جعل كل الدول والمساهمون وإدارات الشركات المساهمة والممولين لها تهتم بأسس وقواعد الحوكمة وصياغتها على شكل قواعد قانونية وتشريعيه لتصبح ملزمة في معظم جوانبها، لتتماشى مع التشريعات السائدة في دول العالم على اختلاف البيئة التي تعمل فيها.

"لقد تعددت المفاهيم المستخدمة للتعبير عن أهداف الحوكمة والمزايا والمنافع، ولكنها جميعاً تدخل ضمن الأهداف والمزايا والتي يمكن التعبير عنها بالنقاط التالية[28] :-

- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
- تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها. وتعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية، وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.
- الحصول على التمويل اللازم والمناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.

" وكذلك فان من أهداف الحوكمة إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين في القيام بدور المراقبين لأداء الشركة، وأيضا تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية، أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي[29]".

وعند النظر إلى حوكمة الشركات من جانب الفكر المحاسبي من حيث علاقتها بالإفصاح المحاسبي من جهة أو من خلال علاقتها بعملية المراجعة ولجان المراجعة من جهة أخرى. وكذلك انعكاساتها على متخذي قرار الاستثمار أو أسواق المال أو غير ذلك فان كل هذا يتبلور في العلاقة التي قد توجد بين تطبيق حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية، وهل هذه العلاقة تمتد للتأثير على جودة هذه المعلومات، وهل هذا التأثير يقتصر على خصائص جودة المعلومات المحاسبية أم ينتج عنه معايير جديدة لجودة هذه المعلومات ، وبالتالي يمكن القول بان التطبيق الفعال لمفهوم حوكمة الشركات يضمن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي يضمن تنشيط حركة سوق الأوراق المالية بشكل يحقق أهداف الوحدات الاقتصادية بصفة عامة وأهداف أصحاب المصالح بها بصفة خاصة. وكذلك تؤكد العديد من الدراسات وجود ترابط قوي بين تطبيق حوكمة الشركات وإنتاج المعلومات المحاسبية والتأثير على حركة سوق الأوراق المالية. "ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات المالية مضللة، وهذا ينعكس على القرار الاستثماري"[30]

تقتضي مبادئ الحوكمة بأن يتم الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك الإفصاح عن المركز المالي للشركة ونتائج الأعمال، وإجراءات الحوكمة وحقوق الملكية. ولحكومة الشركات تأثير على الاقتصاد الشامل وعلى الأسواق وشفافية التعامل أي في ظل العولمة الاقتصادية يزداد التوجه نحو سوق عالمية واحدة، كما أصبح للقطاع الخاص دور هام في تعزيز عملية النمو الاقتصادي. فالدول النامية تحتاج إلى اجتذاب استثمارات

أجنبية لتحقق نمواً في اقتصادياتها، وحتى يتم ذلك قامت العديد من الدول بوضع القوانين والتشريعات المساندة لنمو القطاع الخاص فيها وحماية حقوق المستثمرين التي من شأنها اجتذاب رؤوس الأموال، فأصبحت بذلك أسس وقواعد حوكمة الشركات من المتطلبات القانونية والتنظيمية في التشريعات التي تمتاز بالشفافية والقابلية للتطبيق .

لقد كان القصد من وجود مبادئ لحوكمة الشركات مساعدة حكومات دول (OCED) والدول الأخرى في جهودهم المتعلقة بتقييم وتحسين الأمور القانونية والإطار التشريعي لحوكمة الشركات في بلدانهم، وكذلك من اجل تزويد التوجيهات والاقتراحات للأسواق والمستثمرين والشركات المساهمة وغيرها من الجهات التي لها دور في عملية تطوير حوكمة شركات جيدة. "ويعتبر قيام الشركة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصالح ووضعها تحت تصرف من يريد الاطلاع عليها وفي الوقت المناسب، وعدم حجب المعلومات التي من شأنها الإضرار بمصالح الشركة هو تطبيق فعلي لمبادئ الحوكمة"[31].

ويبدو اهتمام المنظمات الدولية بحوكمة الشركات كبيراً، حيث قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع عدد من المبادئ التي تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين في الشركات وذالك من خلال ما يلي[32]

1- تحديد الطرق المضمونة والواضحة في تسجيل ملكية الشركات التي يتم أنشاؤها.

2- وضع آلية تخصيص أسهم الشركات وتحويلها وطرق تداولها .

3- طريقة حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منظم.

4- مشاركة جميع المساهمين في الترشيح والتصويت في اجتماع الهيئة العامة للشركة.

5- بيان آلية العمل في انتخاب وعزل أعضاء مجلس إدارة الشركة .

6- وضع تعليمات توزيع الأرباح على المساهمين في الشركة .

وتشجع هذه المبادئ على التوسع في الإفصاح وتوصى أن لا يقل الحد الأدنى لمستوى الإفصاح عما يلي[33]:

-النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة .

- أهداف الشركة، الملكيات الكبيرة للأسهم وحقوق التصويت.

- مكافئات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الرئيسية .

- معلومات عن مجلس الإدارة بما فيه من مؤهلاتهم واختيارهم، ومدى استقلاليتهم، وعن المدراء التنفيذيين في الشركة.

- العمليات مع أطراف ذات علاقة، والمخاطر المتوقعة.

- سياسات وهيكلة الحوكمة في الشركة.

ولكي تبقى مبادئ حوكمة الشركات منافسة في عالم متغير، يجب على الشركات المساهمة تكييف وتجديد ممارستهم لحوكمة الشركات حتى يستطيعوا تلبية المطالب الجديدة، وإدراك وتفهم الفرص الجديدة. وبالمثل، فان الحكومات لديها مسئولية هامة لتشكيل إطار تشريعي فاعل والذي يزود بمرونة كافية من اجل السماح للأسواق القيام بوظيفتها بفاعلية، والاستجابة لتوقعات المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح. ويترك الأمر للحكومات والمشاركين في السوق للتقرير عن الكيفية التي سيمارسون بها هذه المبادئ من اجل تطوير أطرهم بالنسبة لحوكمة الشركات، اخذين بعين الاعتبار التكلفة والمنفعة للنظام.

يعتقد الباحث بأن أحد أهم أسباب الأزمة المالية العالمية هو غياب حوكمة الشركات " الصدق"، وهذا الغياب أدى الى ظهور شركات لا تلتزم بمبادئ الحوكمة وبالتالي ظهور قوائم مالية مضللة ولا تمثل الواقع، وكذلك ضعف نظم الرقابة الداخلية على الضمانات المقدمة للرهون العقارية، مما تسبب في انهيار كثير من شركات العقارات وشركات التوريق.

المبحث الثالث: الشفافية

المقدمة:

بعد أن تم التطرق لمفهوم الحوكمة وأهدافها ومبادئها والجهود الدولية المبذولة في سبيل تدعيم وتقوية الشركات التي تطبق نظام الحوكمة، ومعاقبة الشركات التي لا تلتزم بالحوكمة. وحتى يكون لهذا التطبيق أثر ملموس على الاستقرار الاقتصادي، ومنع الانهيارات والأزمات التي تصيب أسواق رأس المال وقطاع الأعمال، فإنه لا بد من إيجاد نظام ديمقراطي يطبق مبادئ الحوكمة ويحارب الفساد، وبمعنى أدق يجب أن تلتزم الأنظمة الاقتصادية على وجه الخصوص والأنظمة بشكل عام بالشفافية من أجل نمو اقتصادي جيد وسوق مالي كفء مبني على معلومات موثوقه وملاءمة. وهنا تبرز الحاجة إلى إيجاد تشريعات تتماشى والمفاهيم الجديدة للاقتصاد العالمي مثل الشفافية والإفصاح والحوكمة وخاصة في الدول النامية، التي يجب عليها الإسراع في البحث عن تشريعات تتواءم وبيئتها الداخلية من جهة، وتلبي المتطلبات الدولية التي تصدرها المنظمات المهنية المختصة من جهة أخرى.

تعد منظمة الشفافية الدولية[34] منظمة فريدة من نوعها كونها أخذت على عاتقها مكافحة ظاهرة الفساد التي تعد العائق الأكبر أمام التطور الاقتصادي والاجتماعي في كل أنحاء العالم. "الفساد هو سوء استغلال السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية". هذا هو نص تعريف منظمة الشفافية الدولية التي تعد أكبر منظمة غير حكومية في العالم لمحاربة الفساد. "وقام بيتر آيجن، مدير البنك الدولي السابق، بـــتأسيس هذه المنظمة في عام 1993م، والتي أخذت على عاتقها محاربة الفساد بصفته آفة العصر الأولى. وتملك هذه المنظمة اليوم أفرعاً في أكثر من 100 دولة، ولذلك فهي تُعد لاعباً عالمياً في مجال مكافحة الفساد الذي يُمثل وفق تقدير بيتر آيجن أكبر عائق أمام التطور الاقتصادي والديمقراطي في دول العالم بصورة عامة والثالث بصورة خاصة.

وسوف نقدم عرضاً لنشأة المنظمة الدولية ولمفهوم الشفافية ومبادئها وأهدافها، ومعوقات تطبيق الشفافية.

1:3 نشأة الشفافية [35]

منظمة الشفافية العالمية تم تأسيسها عام 1993، وهي منظمة غير حكومية وجاءت نتيجة شعور عدد من الأشخاص في عدد من الدول المتقدمة والنامية أن الفساد الضخم الذي تمارسه شركات مستقرة في الدول المصدرة يأتي حينما تشتري هذه الشركات السياسيين والمسئولين في الدول النامية مما يشكل تهديداً لحقوق الإنسان والتمنية المستدامة وتعمل هذه المنظمة التي مقرها في برلين وأمامها هدف وضعته منذ يوم تأسيسها وهو الحد من الفساد عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين وتقويم نظم النزاهة المحلية والعالمية .

استطاعت منظمة الشفافية الدولية أن تثبت أن الفساد لا يقتصر على الجزء الجنوبي من العالم كما كان متصوراً بل استشرى في الشمال كذلك كما هو الحال في الولايات المتحدة وأوروبا و لقد نجحت منظمة الشفافية الدولية في تعزيز التعاون بين الكثير من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بل كان للشفافية المحاسبية وهما على صلة وثيقة يبعضهما البعض دور بارز في محاربة الفقر والارتقاء بالدول المنخفضة الدخل.

تمخض عن عمل منظمة الشفافية الدولية في العشر سنوات الأخيرة مجموعة من أدوات وآليات ناجعة لمحاربة الفساد والتي تم تكييفها وتطوير عملها من قبل أفرع منظمة الشفافية الدولية لتتناسب مع طبيعة الاحتياجات على المستوى المحلى. "النزاهة" و"الشفافية" هما المفتاحان اللذان يدور حولهما كل شيء.

2:3 مبادئ الشفافية وأهدافها[36]:

قامت مبادرة الشفافة العالمية – وهي شبكة تضم مجموعة من منظمات المجتمع الدولي والتي تعمل على تحقيق قدر أكبر من الشفافية لدى المؤسسات المالية الدولية – بصياغة مسودة "ميثاق الشفافية للمؤسسات المالية الدولية". وينص الميثاق على تسعة مبادئ رئيسية والتي ينبغي على المؤسسات المالية الدولية أن تتبناها. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

الحق في النفاذ، الإفصاح التلقائي، النفاذ إلى صنع القرار، الحق في التماس المعلومات، الاستثناءات المحدودة.

كما تهدف منظمة الشفافية الدولية إلى ما يلي:

- محاربة الفساد والحد من انتشاره في مختلف الأوساط وخاصة الاقتصادية.
- حرية الوصول إلى المعلومات المفيدة بدون تكاليف أو تكاليف قليلة.
- مساعدة الدول النامية في تبني تشريعات ديمقراطية بعيداً عن الاستبداد.
- تعزيز قبول الأنظمة لمبدأ المساءلة والإفصاح الأمثل.

3:3 معوقات الشفافية[37]:

هناك العديد من العوامل التي تعوق سريان مبدأ الشفافية وبصفة خاصة في الدول النامية، ويمكن تصنيف هذه المعوقات تحت واحد او أكثر من العوامل التالية:

- الفساد: حيث تتسم المؤسسات الحكومية بالهيمنة على وسائل الإنتاج والتخطيط المركزي، وينتشر فيها الفساد وعدم احترام القانون، ووجود علاقة قوية بين رأس المال والسياسيين، وهذه تعيق تطبيق مبدأ الشفافية.

العولمة: توجد علاقة كبيرة بين العولمة وعدم تطبيق الشفافية، حيث أكدت بعض الدراسات وجود علاقة طردية بين العولمة والحرية وعلاقة عكسية بين الشفافية والعولمة، والشفافية بحد ذاتها وسيلة وليست غاية مهمتها إظهار الأخطاء ومحاسبة مرتكبيها.

- الجهل: حيث ان العديد من القائمين على الإنتاج أو تقديم الخدمات هم من نتاج الشعب كمنتجين ومستهلكين، وان الحصول على الخدمة او المنتج يهمهم فقط بأقل سعر وبأفضل نوعية
- ضعف أوغياب الإطار القانوني اللازم لحماية المواطن لتطبيق القانون ومما يزيد من تفاقم المشكلة ضعف الآليات وصعوبة التعامل مع هذه القوانين.

- معوقات سياسية واجتماعية: تتمثل في غياب الحياة البرلمانية السليمة والتي ترمي إلى حماية المجتمع وزيادة دور مؤسسات المجتمع المدني.

يعتقد الباحث بأن مبدأ الشفافية " العدل"هو من أساسيات الفكر الاقتصادي الإسلامي، ولكن جرى تبديل الأسماء كما في الإفصاح بدل الصدق، والفائدة بدل الربا وهكذا، وبغياب العدل فإن النتائج سوف تكون كارثية على المجتمع، منها البطالة والفقر والأمية والركود الاقتصادي. وحيث أن الفكر الإسلامي في الاقتصاد اهتم كثيراً بمسألة العدل وساوى بين كافة أفراد المجتمع من الحاكم إلى آخر محكوم تحت ظل الدولة الإسلامية ولم ينتج عنه تمييز في المعاملة بسبب الدين أو اللغة أو اللون، تطبيقاً للآية القرآنية الكريمة" إن أكرمكم عند الله اتقاكم"الحجرات 13.

المبحث الرابع: تداعيات الأزمة على الوطن العربي:

المقدمة:

يختلف تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، وذلك لمدى تبعية اقتصاد هذه الدول وارتباطه بالاقتصاد الأمريكي والأوروبي، وأيضاً مدى تطبيق النظام الرأسمالي في اقتصادها، وسنتعرض لآثار هذه الأزمة في بعض الدول العربية وبقية الدول تتشابه من حيث الآثار الناجمة عن هذه الأزمة.

الأردن: يصف مسئولون حكوميون أن الاقتصاد الأردني[38] بمنأى عما يجري في الأسواق المالية العالمية، بسبب قلة التشابكات بين النظام المصرفي الأردني والنظام المصرفي الأميركي من جهة، وأداء الاقتصاد الوطني الجيد خلال عام 2008، وسلامة أنظمة الرقابة في السوق المالي، من جهة أخرى، ووصفوا التوقعات بوجود آثار للأزمة المالية العالمية بـــ المبالغة في التقديرات من قبل صغار المستثمرين، مما دفع لتراجع البورصة رغم عدم وجود مبررات لهذه التقديرات. ويشارك الأردن هنا كل من تونس والمغرب وموريتانيا.

اليمن[39]:

أكد الاقتصاديون حتمية تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة، حيث توقع مدير عام اتحاد الغرف التجارية الدكتور محمد ألميتمي أن تخسر اليمن نصف عائداتها من النفط في حال استمر سعر برميل النفط عند مستوى أقل من 80 دولار للبرميل، وهو ما يعادل مليار ونصف المليار دولار التي هي خسارة اليمن عن تلك الأزمة المباشرة بسبب انخفاض سعر النفط. وأكد حتمية تأثر الاقتصاد اليمني بمليارات الدولارات من الأزمة المالية العالمية، لكنه قال إنه " تأثر ليس بمثل تأثر المراكز".

سوريا [40]:

إن تذبذب تبعية انتماء الفكر الاقتصادي لابد أن له أثراً سلبياً على مكونات المنظومة الاقتصادية وتركيبتها. وسيختلف أثر الأزمة قياساً على حجم القاعدة الإنتاجية للدولة (القطاعان العام والخاص) ودرجة ملاءتها ونسبة استثماراتها الخارجية خاصة في مجال شراء سندات الخزينة عموماً والأمريكية منها خصوصاً. ولن يستطيع أحد أن يقول بأنه في منأى عن الأزمة بل لابد أنه متأثر، فأسعار المواد الأولية عموماً بدأت بالهبوط واقتصادنا يغلب عليه تصدير هذه المواد الأولية. كما أن اعتماد السياسة النقدية على الاحتفاظ باحتياطيات من سلة عملات، وكثير منها تتهاوى أسعارها هبوطاً فإن الأثر موجود فعلاً.

السعودية:[41]

قال عدد من الاقتصاديين إن آثار الأزمة ستطول المملكة نظراً لاقتصادها المنفتح، مشيرين إلى أنه ليس هناك قيود على حركة رؤوس الأموال فيها إضافة إلى ارتباط عملتها بالدولار واعتمادها على النفط والمسعر بالدولار، مستبعدين أن تتمخض الأزمة المالية العالمية عن ولادة نظام مالي جديد إلا أنه يمكن القول بأنه سيتم تهذيب النظام الحالي ومراجعة قوانينه وإعادة صياغة له وسيستمر النظام في الاعتماد على القروض والتمويل والبنوك الاستثمارية وتفعيل القطاع الخاص ولن يكون هناك اشتراكية أو تأميم سواء في الدول المتقدمة أو الناشئة. وقالوا إن تأثير الأزمة العالمية سيكون رغم محدوديته في استثمار بعض الشركات في أسهم شركات عالمية أو حصص في شركات عالمية موضحين أن المخاطر محدودة. كما أن درجة الانفتاح فيما يتعلق بالسماح للأجانب بالتملك داخل المملكة محدود أيضا مما يعني أنه لا ثقل لهم. وأكد عدد من الاقتصاديون أن صناع السياسة المالية والنقدية الخليجية استطاعوا التجاوب مع الأحداث المتسارعة بشكل سيعيد الاستقرار والثقة إلى الأسواق خلال فترات ليست بعيدة، منوهين أن المكاشفة والإفصاح أسهم في تقليل الشائعات الهدامة في ما يتعلق بخسائر محتملة أو إجراءات مجدولة لمواجهة الأزمة. وتشترك كل دول الخليج العربي في هذا الوضع.

مصر [42]:

قال خبراء اقتصاديون ومراقبون إن شركات الوساطة في البورصة المصرية ستواجه عدة سيناريوهات جميعها صعبة ومستقبلاً غامضا خلال العام الجاري مع تزايد التوقعات بهبوط حاد في أحجام التداول بسوق الأسهم المصرية من متوسط يومي كان يتجاوز 2.5 مليار جنيه خلال النصف الأول من عام 2007 حتى منتصف عام 2008 إلى متوسط لا يتجاوز نحو 400 إلى 600 مليون جنيه يوميا بعد اشتداد حدة الأزمة المالية العالمية.

يرى الخبراء أن الأزمة المالية لا تتمثل في الهبوط الحاد في أحجام التداول وانعكاساتها على إيرادات شركات الوساطة فقط بل تتمثل الأزمة الحقيقية في التوسعات بل الإفراط في التوسع من قبل تلك الشركات خلال فترة العامين الماضيين أثناء فترة رواج شراء الأسهم في البورصات، مما دفع شركات عديدة إلى تجميد معظم خططها التوسعية إلى ما بعد عام 2009 وبخاصة التوسعات في الأسواق الخليجية ومنها السوق السعودية والكويتية على وجه التحديد بسبب الأزمة ونقص السيولة. واعتبروا أن العام الجاري 2009 قد يكون الأصعب لشركات الوساطة في مصر خاصة في ظل انخفاض معدل التداول اليومي الذي لا يتعدى حاليا 500 مليون جنيه يومياً وهو ما يترتب عليه خسائر كبيرة لدى الشركات. من جانب آخر فإن شركات الوساطة المصرية بلغ متوسط أحجام التداول لشركات الوساطة المتوسطة كان وقت رواج البورصة يصل إلى نحو من 50 إلى 70 مليون جنيه يومياً بينما لا يصل الآن إلى 5 ملايين جنيه. وكذلك شركات السمسرة بدأت تواجه ظاهرة فقدان العملاء بعد الخسائر الكبيرة التي لحقت بمحافظهم وترك بعضهم مجال الاستثمار في البورصة كما أن الشركات بدأت تدخل في منافسات حادة لاستقطاب العملاء أو حتى الحفاظ على عملائها مما دفع بعض الشركات للإعلان عن تخفيضات علنية للعمولات أو منح تسهيلات ائتمانية للعملاء.

الجزائـــــــــر:

يعتقد الباحث بأن الجزائر من الدول العربية القليلة التي لم تتأثر مباشرة بالأزمة المالية العالمية وذلك للأسباب التالية:

1: ارتفاع أسعار النفط قبل الأزمة بشكل غير مسبوق ولد ثروة مالية ضخمة في الخزانة الجزائرية، وكذا تنوع الصادرات من التمر والعنب والحديد.

2: الاستثمارات الجزائرية في الأوراق المالية العالمية وسندات الخزانة الأمريكية تكاد تكون معدومة، وبالتالي ستكون خسائرها قليلة.

3: لا يوجد في الجزائر سوق مالي "بورصة" نشيط، وذلك لقلة عدد الشركات المساهمة.

4: الدولة الجزائرية تسيطر على التجارة الخارجية، ولا يوجد قطاع خاص فعال، وما زالت الدولة الجزائرية بعيدة عن الأحلاف الاقتصادية العالمية.

وبهذا الخصوص أكد مسئول كبير في البنك الدولي: بأن الجزائر لن تتأثر بالأزمة المالية العالمية، وأن موقفها المالي سليم.

ويمكن القول أن بإمكان الجزائر أن تلعب دوراً رئيسياً في المستقبل القريب في الاقتصاد العالمي الجديد الذي سيتشكل، لتوفر المال لديها، والذي سيمكنها من شراء شركات وأصول عالمية، تجعلها من رواد المستقبل. وتشترك لبنان أيضاً كونها من الدول الأقل تأثراً بهذه الأزمة.

النتائج:

1:يمكن لمنظمات الأعمال التي تطبق مبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية – وهي مفاهيم إسلامية وإن اختلفت المسميات – أن تتجنب الأزمات المالية،لأنها سوف تحارب الفساد وتصدر قوائم مالية تعبر عن الواقع الفعلي. علماً بأن الشركات الإسلامية في بريطانيا تحقق أرباحاً عالية وتستثمر ما قيمته 130 مليار جنية إسترليني ولم تتعرض للخسائر او الإفلاس، ومنه نستنتج أن هناك فروق ذات أهمية بين من يطبق مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات، وبين من لا يطبقها وهنا نرفض الفرضية العدمية الأولى.

2: لم يسبق وأن تعرض النظام الاقتصادي الإسلامي إلى أزمات كالتي يشهدها النظام الرأسمالي، وذلك بسبب تفعيل تداول المال وعدم الاحتكار والزكاة، والتكافل الاجتماعي، بل زاد على ذلك انه في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز لم يجد فقراء ليأخذوا من مال الصدقة.ولا يوجد مجال للمقارنة بين أحوال المسلمين اليوم وأسلافهم في فترة الحكم الرشيد. وهنا نرفض الفرضية العدمية الثانية.

3:إن العولمة التي فرضها الواقع العالمي القوي على اقتصاد العالم الثالث ومن ضمنهم العالم العربي،حيث جعلت اقتصادياتها تابعة للاقتصاد الأمريكي والأوروبي، وكان هناك قول مشهور" أنه إذا عطس بوش أصيب العالم بأنفلونزا"، ومنه فإن العالم العربي قد تضرر كثيراً من جراء التبعية العمياء للنظام الرأسمالي، وعدم مقدرة الحكومات العربية على معالجة آثار الأزمات المالية، كما تعالجها أمريكا وأوروبا خاصة عندما تتطلب المعالجة ضخ مئات المليارات من الدولارات لإنقاذ الشركات المتعثرة من الأموال التي يدفعها المواطن العادي مما سيترتب علية ازدياد في معدلات البطالة والفقر. وهنا نرفض الفرضية العدمية الثالثة.

4: إن أحد أهم آثار الأزمة المالية العالمية هو تنامي معدلات البطالة، حيث أعلن أن أكثر من 600000 وظيفة سوف يتم الاستغناء عنها مع نهاية عام 2009، في الولايات المتحدة لوحدها، وكذلك الأسواق العربية والخليج العربي لوحده سوف يفقد 50000 وظيفة.

5: لم يلقى مبدأ حوكمة الشركات الاهتمام الكافي من حيث الأبحاث والدراسات وخاصة من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي والذي يعتمد على الصدق والأمانة والعدل، وهي مبادئ نشأت مع بزوغ شمس الإسلام، بل بدأ الاهتمام به مؤخراً وعند حدوث الأزمات العالمية الكبيرة.

التوصيات:

1: يوصي الباحث بأن يحظى موضوع الإفصاح والحوكمة بالاهتمام المناسب، لأن سبب انهيار كبرى الشركات المالية في العالم يعود إلى عدم تطبيق هذه المبادئ، وكذلك العودة إلى مبادئ الاقتصاد الإسلامي الذي يعالج كل هذه الأزمات التي لم يتعرض لها قط.

2: إن من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية هو المسئولية القانونية الملقاة على عاتق إدارة الشركات التي تُعد القوائم المالية وما تحتويه والإيضاحات المرفقة بها ، والتي تحتوي على معلومات مضللة، ولم تكشف عن الضمانات الكافية للقروض العقارية التي أدت إلى انفجار الأزمة المالية الراهنة. وكذلك المسئولية القانونية والأخلاقية لمراجعي الحسابات، والتوصية بضرورة تمسك المراجع بمبادئ ومعايير المراجعة المتعارف عليها.

3: يرى الباحث أن هذا الوقت مناسب للعودة إلى مفاهيم الدين الإسلامي، والاسترشاد بمبادئه لأنه يوفر العدل والمساواة ويقوم على مبدأ توزيع الثروة بعدالة وأمانة، وعلى ضوء ذلك يوصي الباحث بتطبيق الشريعة الإسلامية في الجانب الاقتصادي والذي هو عصب الحياة، وهذا ليس من باب التعصب للفكر الإسلامي ولا مانع من الاستفادة من علم وتجارب الأمم الأخرى والأخذ بها إن كانت تتوافق والشريعة السمحاء.

المراجع:

1:Brief, Richard P."The Accountants Responsibility in Historical Perspective", The Accounting Review, April 1975, PP 268.

2: مطر، محمد، 1991، "الإفصاح في ميزانيات البنوك"، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثامن، عمان، الأردن، أيلول 1991، ص 2285- 2399.

3: عبد الله، خالد أمين، 1995" الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية"، المحاسب القانوني العربي، العدد 92، تشرين أول 1995، ص ص (38-44).

4:مطر، محمد، وآخرون، " نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات – الإطار الفكري وتطبيقاته العملية"،دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996م. ص.368

5: سعادة، علي العبد خليل، مجلة المدقق الأردنية، العدد 76/75، آذار/ مارس، الأردن 2008، ص 20-23.

6:عبد الله، خالد أمين، مرجع سابق، ص 39.

7:مطر، محمد، وآخرون،1996، " نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات – الإطار الفكري وتطبيقاته العملية"،مرجع سابق، ص 369.

8: مطر، محمد، المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل)، دار حنين، عمان، الأردن/1993. ص 119.

9:سعادة، علي العبد خليل، مرجع سابق.

10:مطر، محمد، 1996، مرجع سابق، ص.370

11: سعادة، علي العبد خليل، مرجع سابق.

12: زيود، لطيف،وقيطيم، حسان، و مكية، نغم احمد فؤاد،" دور الإفصاح في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد 29، العدد 1، سوريا، 2007.

13: زيود،لطيف،وآخرون، مرجع سابق.

14:تشوي، فردريك، آن فروست، كارول، ميك، جارى، المحاسبة الدولية، تعريب:زايد، محمد عصام الدين، مراجعة: حجاج، حامد، دار المريخ، السعودية، 2004، ص 189.

15: الابجي، كوثر عبد الفتاح، محاسبة المسئولية عن حماية البيئة في ضوء الفكر الإسلامي والمعاصر،_المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع" اقتصاديات البيئة والعولمة" جامعة الزيتونة الأردنية،عمان، الأردن،_ابريل/ 2009

16: يرى الباحث أن مصطلح حوكمة الشركات الأقرب إلى الترجمة الصحيحة Corporate Governance ، وسوف يتم استخدامه في هذه الدراسة على اختلاف مصادر البحث والتي تشير إلى مسميات أخرى.

17: أبوزر، عفاف اسحق ، إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان-الأردن،2006،ص .34

18: جمعة،احمد حلمي،والرفاعي،غالب عوض،2003،العولمة: تأثير معايير التدقيق في قرار اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي،المجلة المصرية للدراسات التجارية،كلية التجارة،جامعة المنصورة،العدد 2،مصر،ص 166 – 186.

19: دهمش، نعيم و أبو زر، عفاف، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة، المؤتمر العلمي المهني الخامس،23-24، أيلول/سبتمبر،2003، جمعية المحاسبين القاتوتيين الأردنيين،عمان،الأردن، 2003، ، ص 11

20: حميدات، جمعة فلاح، ، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الافصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة عمان العربية للدراسات العليا،عمان،الأردن. 2004، ص 107.

21: أبوزر، عفاف اسحق، مرجع سابق، ص .41

22: خليل، محمد احمد، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، جامعة بنها، مصر،4- 5، فبراير / شباط،2006.ص .7

23: شباكي ، سعدان، وآخرون ، أستاذ المحاسبة ورئيس جامعة المدية، الجزائر،2007 .

24: أبو زر، عفاف، مرجع سابق، ص .42

25: المملكة الأردنية الهاشمية،البنك المركزي الأردني ، دليل حوكمة الشركات ،2007.

26: خليل، محمد احمد، مرجع سابق، ص14. 27: خليل، محمد احمد، مرجع سابق، ص 15.

28: درويش، عبد الناصر محمد سيد ،2003، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات ،مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة،العدد 2،مصر، ص 419-471.

29:السعدني، مصطفى حسن، مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات التي تواجه المحاسبين والمدققين في دولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية، 4-5، ديسمبر/كانون الأول،2007،ص11.

30: محمود، عصام حنفي، التزام الشركات بالشفافية والإفصاح، مؤتمر الشفافية والإفصاح، جامعة بنها،مصر،4-5/فبراير،.2006

31: حلوش ، عاكف ، مرجع سابق ، ص 88.

32: خوري ، نعيم سابا ، الشفافية والحاكمية في الشركات ، مجلة المدقق ، العدد 67 -68 ، أيلول / سبتمبر ، 2006 ، الأردن ، ص 3-7 .

33:لمزيد من الاطلاع على هذا الموضوع الرجوع إلى : WWW . iia.org، متاحة للمطالعة بتاريخ 2009/1/15.

34 : متاح منظمة الشفافية الدولية، http://www.Transparency.org للمطالعة بتاريخ: 2008/6/18 /

35: منظمة الشفافية الدولية، مرجع سابق.

36: منظمة الشفافية الدولية، مرجع سابق

37: السعدني، مصطفى حسن بسيوني، مدي ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات مرجع سابق.

38 :.http://www.alaswaq.net/articles/2008/11/01.19306.html.متاح للمطالعة بتاريخ:2009/154

39:http://www.alsahwa-yemen.net/view_news.aspمتاح للمطالعة بتاريخ:2009/4/10.

40:www.kantakji.com الدكتور سامر مظهر قنطقجي،متاح للمطالعة بتاريخ 2009/1/10، الساعة 11.00

41:صحيفة الرياض، عدد 14724، تاريخ:2008/10/16 /الموافق:16/شوال/1429، العربية السعودية.

42.:http://www.menafn.com/Arabic/qn_news_story_s.aspمتاح للمطالعة بتاريخ:2009/4/10.